



التظاهرات عام 2015 وما بعده بساحة التحرير في بغداد، ثم حراك شباب البصرة الذي قمع بالسلح واستشهد عدد من الناشطين فيه واعتقلوا بسبب الهجوم على القنصلية الإيرانية وبعض مقرات الأحزاب الحاكمة. طبيعي أن الحراك الشعبي في العاصمة ومدن الجنوب غير مسموح به وحين يصل الشباب إلى مرحلة المطالبة بالتغيير فإنهم يقعون من قبل الأجهزة الحكومية وميليشيات الأحزاب، رغم أن التظاهر حق يكفله الدستور. إن عدم وجود معارضة قوية لا يعني استمرار كارثة شعب العراق، والرهان هو على هذا الحراك الشعبي إذا ما توفرت له قيادات منظمة. ومثال كل من السودان والجزائر يشير إلى هذه الحقيقة، بغض النظر عن التبريرات القائلة بدكتاتورية الحكم في هذين البلدين.

للمعمل داخل خيمة العملية السياسية، ولم ينجح في ذلك كغيره من أصحاب المشاريع المعارضة التي انتهت إلى صفقات تتبّع المشاركة في الحكم. وخلال السنوات الثلاث الأخيرة تشكلت بعض التجمعات المعارضة مثل الهيئة التنسيقية للمعارضة العراقية، وكذلك مؤتمرات صغيرة أخرى في الولايات المتحدة وألمانيا، ورغم تعبيرها عن الإحباط السائد إلا أنها محدودة التأثير لضعفها لقيادات ذات مواصفات كاريزمية وانعدام الدعم والرعاية الدولية والإقليمية، والأهم من ذلك هو أن كلا من واشنطن وطهران تدعمان بقوة النظام السياسي القائم ولا تسمحان بتغييره. الفعالية الشعبية العراقية كان يمكن لها أن تتحول إلى قوة ضغط هائلة لتغيير بنية النظام السياسي والتي بدأت منذ عام 2011 وتبلورت بالحراك عبر

السياسي القائم، فالمعارضون الأكثر تصادماً مع النظام القائم هم البعثيون بعد اجتثاث حزبهم وتجريم من يدافع عنه وعن أفكاره حتى لو تم ذلك مجازاً. إن النظام الديمقراطي الحقيقي هو الذي يعطي الفرص لقيام معارضة جذية وفق الدستور، وهذا غير مسموح به في العراق بل يدخل في باب المؤامرة، وكان من الطبيعي ظهور تشكيلات معارضة الحكم خارج البلاد تتوزع على عناوين متعددة أبرزها، إضافة إلى حزب البعث المحظور، هيئة علماء المسلمين التي تلتاش دورها بعد رحيل زعيمها حارث الضاري. وانعقدت خلال السنوات الماضية عدة مؤتمرات أبرزها مؤتمر باريس عام 2016 برعاية فرنسية الذي انبثق عنه ما سمي "المشروع الوطني العراقي" وبدعم الدوحة التي حولته بعد تفاهاتها مع بغداد وطهران إلى مشروع

معارضة الحكم في العراق ممنوعة

العراقية وفق الوصفة الأميركية التي فصلت السلطة على مقاسات المكونات الطائفية وبقيادة حكم الشيعة، لكن ممثلها من السياسيين أصبحوا أكثر بعداً عن طائفهم لغلبة مصالحهم الذاتية الخاصة وغرقهم في بحر الفساد ونهب المال العام.

عدم وجود معارضة منظمة وقوية لا يعني استمرار كارثة شعب العراق، والرهان الكبير هو على هذا الحراك الشعبي إذا ما توفرت له قيادات منظمة، ومثال كل من السودان والجزائر يشير إلى هذه الحقيقة

ورغم كل ما حصل من كوارث الاستئثار بالسلطة وهياكلها الحكومية لم تستطع حفيظة الزعامات الحزبية، الشيعة والسنية، لبناء ما يمكن تسميته بالمعارضة داخل البرلمان لتشكّل قوة ضغط حقيقية لتحقيق الإنجاز للناس رغم توفر الفرص الجدية لذلك، لأن هذه الأحزاب لا تمتلك برامج ومناهج فكرية وسياسية تقاس وفقها الأحكام على سياسات الحكومة. جميع الأحزاب متشاركة في الحكم، ومنتجاتها في رئاسة الوزارة تتم بهيمنة الكتلة الطائفية الشيعة، ثم تطورت إلى انقسام شكلي لتلك الكتلة إلى مسميين لا يختلفان عن المنهج السياسي المؤسس منذ عام 2003.



د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

سبق لنايب الرئيس العراقي قبل عام 2003 طارق عزيز أن وصف أصحاب المعارضة العراقية بأنهم "مجاميع من اللصوص والقتلة والماجورين"، ويدات الوصف قال الكاتب الصحافي محمد حسين هيكال "العراق عبارة عن بنك استولى عليه مجموعة لصوص ليست لهم علاقة بالسياسة أو الحكم". هؤلاء أنفسهم الذين يحكمون العراق منذ عام 2003 إلى اليوم يصفون جميع معارضي العملية السياسية التي أسسها الحاكم الأميركي بول بريمر بأنهم "إرهابيون وداشيون ويعنيون"، وضمنهم أولئك الذين عارضوا الاحتلال العسكري، ولعل الحكم النهائي يبقى لدى العراقيين سواء الذين تضرروا من النظام الاستبدادي السابق، أو غيرهم، حيث أصبحت الأضرار اليوم أكثر شمولية وقسوة وظلماً إذ تستهدف الإنسان في خبره وصحته وتعليمه وأمنه قبل حربته. يسود في هذا العهد استبداد وكنم للافواه من نوع آخر وعلى حد قول بعض العراقيين "ذهب دكتاتور واحد واليوم هناك مئات الدكتاتوريين". الحرية اليوم هي لمنطلات الإسلام السياسي الشيعة وزعاماته المهيمنة وفق دستور شرع في ظل الاحتلال لصالح الزعامات الجديدة. ولو كانت للشعب مكانة في رؤوس قادة الأحزاب لمت استبدال الدستور فور خروج الاحتلال الأميركي عام 2011. لقد عمت الفوضى الأمنية والسياسية ولا توجد حدود واضحة بين المسموح والمحرم داخل ما سمي النظام "الديمقراطي" على أعقاب تهديم الدولة

تركيا وأزمة البناء

توسيع المجال الديمقراطي الذي سنتدقق من خلاله المعارضة المجتمعية لتقوم بواجبها نحو التقدم خطوات في اتجاه إعادة الدولة إلى مسارها الطبيعي.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
أسسها 1977

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبائي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العملات الأجنبية، ومشكلة التصنيع المشوّه الذي يعتمد في الأساس على الاستيراد من الخارج. إنهم يريدون من الشعب ألا يربط بين السياسة وأية مشكلة أخرى؛ بدءاً من أولويات الاقتصاد إلى السياسة الخارجية والمطالب المجتمعية. وأن يضع درع "السرمدية" على النظام الرئاسي، الذي جانبه الصواب منذ بداية التخطيط له حتى الآن؛ فالجميع يدور في حلقة مفرغة تحكم حصارها على السلام الاجتماعي والعدالة والنمو الاقتصادي وجميع عمليات صنع القرار والعلاقات مع العالم الخارجي.

وعلى الجهة الأخرى، تقع على المعارضة مسؤولية كسر هذه الحلقة المفرغة، وفتح مجال فسيح للسياسة من خلال تكوين تحالف مجتمعي يعطو فوق الهويات المختلفة. ومن ثم فإن أحزاب المعارضة ملزمة بأن تبصر ما يبصره المجتمع وأن تبذل جهدها لأجل تعزيز الروابط لبناء تركيا جديدة ديمقراطية تعددية، دون الوقوع في فخ "القضية القومية"، الذي يتنزع به النظام الحاكم. نعم، أزمة أزمة بناء كبيرة للغاية؛ إذ لم يعط ما يقرب من 5 ملايين شخص صوتهم لصالح أكرم إمام أوغلو في إسطنبول، انطلاقاً من أيديولوجيا سياسية خاصة، أو لمجرد الحاجة إلى انتخاب رئيس جديد لبلدية إسطنبول فقط، وإنما منحوا أصواتهم لإسحاق المحال أمام لاعبين جدد؛ أملاً في أن يجدوا حلاً لهذه الأزمة الهيكلية التي تمنعهم من النظر إلى المستقبل بثقة.

وقد سجلت غالبية الناخبين اعتراضها على النظام الحالي بالتصويت للجهة المقابلة، لكننا ربما نكون مخطئين إذا قرأنا هذا الاعتراض، بوصفه اعتراضاً على أردوغان أو حزب العدالة والتنمية، بقدر كونه تعبيراً عن اعتراض على وضع نعيشه، يشمل السياسة والاقتصاد والتعليم والنسيج الثقافي في الدولة، لا تستطيع السلطة الحالية بعقليتها ونمط إدارتها التغلب عليه. إن أول ما يجب علينا فعله الآن هو أن نحدد مبادئ هذا الاعتراض، وأهدافه، وأن نحوله إلى برنامج حل مشترك. وهذا يقتضي أن نبادر باتخاذ موقف موحّد تجاه الضغوط التي تمارسها السلطة على الإدارات المحلية، وأن نعمل على خلق سياسة ديمقراطية جديدة. لذلك لا ينبغي أن تكون أولوية أحزاب المعارضة محاصرة الحزب الحاكم، وإنما عليها أن تبذل جهدها من أجل

احتياطات البنك المركزي، التي يفترض ألا تمتد إليها يد إلا في الأوقات الحرجة؛ في حين بلغ العجز النقدي في الخزنة 38 مليار ليرة في الأشهر الستة الأولى من العام السابق، وجدنا أن هذا العدد قد قفز إلى 78 مليار ليرة في الأشهر الستة الأولى من هذا العام. ومع تعمق الأزمة الاقتصادية تدريجياً، عمد أردوغان إلى التوجيه بإعادة انتخابات إسطنبول، التي جرت في 31 مارس، وخسر فيها مرشح الحزب الحاكم بفارق ضئيل. وبعد شهرين ونصف الشهر مُني شركاء الحزب الحاكم بهزيمة ثقيلة للغاية. وبدلاً من أن تركز الخطابات والتصريحات التي صدرت، من قبل أردوغان أو من قبل دولت بهجلي، على مواجهة أسباب هذه الأزمة، أعطت الأولوية للحديث عن كيفية تعويض الخسارة في المستقبل.

بدأ الفصل الأول المسرحية استعراض القوة بطرد محافظ البنك المركزي من وظيفته بالمخالفة للقانون؛ لأن فكرة "كلما كانت خطواتك لإعقالات، فحينها يصعب التنبؤ بتصرفاتك. وكلما كان من الصعب التنبؤ بتصرفاتك، فإنك ستعوض ما فقدته من السلطة بالحفاظ على المخاوف حية" من شأنها علاقة حدوث تغيير في شكل الأزمة الراهنة من ناحية. وإعادة طرح الإصدار الجديد لفكرة "سعر الفائدة سبب ارتفاع التضخم" في الأسواق من ناحية أخرى. ومع ذلك، فالفارق الكبير بين سعر المنتج وسعر المستهلك يدل على أن الركود سيستمر في المستقبل بشكل مستقل عن سعر الفائدة؛ حيث تكمن الأسباب الهيكلية للأزمة في ارتفاع الدين الخارجي، وارتفاع تكلفة الإنتاج، الذي يرتبط في الأساس، بسعر صرف الليرة مقابل

الموظفين والمتقاعدين ودفع الفائدة على القروض التي سبق اقتراضها، ناهيك عن شراء استثمارات جديدة أو طائرات وصواريخ دفاعية. التحدي الحقيقي هو بالداخل؛ لأن السلطة لا تزال تتمسك بحزم بسياسة الإنكار في كل تحركاتها في الداخل والخارج، ولم تكف الحكومة بنجاح المشكلات الموجودة بالفعل، بل راحت تؤكد أن جميع المؤشرات الاقتصادية أخذت في التحسن، وأن علاقاتنا الخارجية من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي عادت إلى مسارها الطبيعي، وإن لم يمنع هذا رجب طيب أردوغان من التأكيد، بين الحين والآخر، على أن القوى الخارجية تريد تدميرنا. تحولت تركيا إلى دولة يصعب التكنين بما يدور فيها؛ سياسيتها وميزانيتها، فعلى سبيل المثال، عندما يكون الشخص الذي يدير الاقتصاد هو نفسه الذي يقيم أداءه، فمن المؤكد أن أمراً كهذا سيقلل الثقة في البيانات الصادرة عنه، كما أن اتباع النهج الذي يقوم على السيطرة على كل شيء وتغيير الحقائق لا بد أن يؤدي إلى انتهاك أبسط مبادئ كسب الثقة، وبالتالي كان من الطبيعي أن يسيطر على مؤسسة الإحصاء التركية، التي من المفترض أنها هيئة مستقلة، وترتبط فيما يصدر عنها من بيانات بوزارة الاقتصاد. وهذا يخلق مشكلة كبيرة أخرى باتجاه ضياع الثقة فيما يصدر عنها من بيانات. ومن ناحية أخرى، تستولي السلطة تدريجياً على

الدولة إلى الاقتصاد، ومن الهيكل السياسي إلى السلام الاجتماعي والسياسة الخارجية، قد تحولت إلى إحصار يدمر الدولة بأسرها، ويجولها إلى مكان خرب لا يصلح لشيء. وعلى الرغم من كل هذا، فهي مع الأسف، لا تزال تعتقد أن كل شيء يتم بالشكل الصحيح، وتتمسك برأيها الذي يجافي المنطق في التمسك بنظام دفاعي سيرصد طائراتنا نفسها باعتبارها طائرات "معادية". ولم تكف هذا النظام بشراء منظومة إس-400 الصاروخية التي دفع لروسيا، مقابل الحصول عليها، 2.5 مليار دولار، فيما يشبه الجزية، حتى تسمح له الأخيرة بالبقاء في المناطق التي يسيطر عليها بمساعدة الجماعات الجهادية، وأن تصبح له كلمة في الحديث عن مستقبل هذا البلد والأكراد السوريين، ضارباً بالقانون الدولي عرض الحائط. وفي محاولتها لتخطي الأزمة الراهنة، تحملت هذه السلطة، بسياستها ضيقة الأفق، التزامات جديدة ستثقل كاهل الاقتصاد الهش بعشرات المليارات، وستجر تركيا إلى مرحلة أكثر سوءاً قد تعجز خلالها عن الوفاء بالتزاماتها تجاه ديونها الخارجية.

ومع تدهور البنية التحتية للإنتاج المرتبطة بواردات البلاد من السلع الوسيطة والاستثمارية والنمو على أساس إجمالي الطلب، ونشر البيانات الاقتصادية الموجهة من قبل الحكومة والميزانية غير الشفافة، لم يعد هناك الكثيرون الذين يقولون "إن الأمور تسير على ما يرام". ويجري النقاش بشكل علني عن مدى قدرة تركيا على سداد ديونها الخارجية في أسواق المال العالمية، بعد أن ارتفعت ديون تركيا الخارجية، خلال السنوات الثلاث الأخيرة فقط، إلى 40 مليار دولار؛ لتتخطى بذلك 453 ملياراً. كان الدين الخارجي يمثل، قبل ثلاث سنوات، 48.7 بالمئة من إجمالي الدخل القومي لتركيا، أما اليوم ومع تراجع الدخل القومي، اقترب الدين الخارجي من القومي لتركيا. لم يعد أمام الدولة حل آخر سوى الاستمرار في الاقتراض من أجل دفع أجور



نسرلين ناس
باحثة في الشؤون التركية

باتت آثار القلق العميق والخوف أكثر وضوحاً في كلمات السلطة الحاكمة في تركيا وأفعالها، بعد أن راحت تقطع ما تبقى من علاقاتها مع العقل والقانون، ومع ما تبقى من دول العالم، الواحدة تلو الأخرى. ربما أنهم لا يرون أنفسهم، لكن العالم كله يرى أنهم يصارعون عبثاً لطمس الحقيقة، بل لا أبلغ إذا قلت إنهم يحاربون الحقيقة نفسها خشية فقدان أصوات مؤيديهم. إنهم لا يريدون أن يقبلوا حقيقة أن كل من يبدح الحق، ويتنكح العدالة والتعددية، لا بد أن يفقد ثقوه الأخلاقي، وأن الذين يقدون نفوقهم الأخلاقي لا بد أنهم سيفقدون الكتلة المؤيدة لهم بطبيعة الحال. إنهم لا يتعلمون من التاريخ، ولا مما عاشته دول أخرى مجاورة. كانوا يأملون أن تكون الصورة التي التقطت مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب في أوساكا باليابان نبراساً يعالج المشكلات التي تعاني منها تركيا، سواء على مستوى السياسة الداخلية والأزمة الاقتصادية الحالية أو على مستوى السياسة الخارجية، بداية من إدلب وأزمة منظومة صواريخ إس-400 الدفاعية الروسية، وصولاً إلى المازق التركي في ليبيا، ولكن ما حدث هو أنهم كانوا يطمعون علاقاتهم بالواقع من جديد. ومع هذا يبدو أن هناك عدداً قليلاً ممن يعرفون كيف تدار الأمور داخل الإدارة الأميركية. وهؤلاء الأشخاص يرون أن العقوبات الأميركية على تركيا آتية لا محالة، إن لم يكن اليوم فغداً، وأن تركيا مقبلة على أزمة جديدة قد تؤثر على وضعها داخل حلف شمال الأطلسي وأسواق المال العالمية، كما أننا سنواجه مشكلة أخرى بعد ذلك تتعلق بالاعتماد على روسيا أو لنقل بالتبعية لها. أضف إلى هذا أيضاً، أننا عندما ننظر إلى ما يصدر عن المتحدث باسم الرئيس، ووسائل الإعلام من وزارة الخارجية، من بيانات متناقضة من قبل "اشترينا، سنشتري، سنشترها ولكن لن نشغلها، سنشترها ونشغلها"، فلا بد أن نخرج بنتيجة واحدة، وهي أن تركيا إنما اتخذت قرار شراء منظومة صواريخ إس-400 الدفاعية الروسية خوفاً من روسيا وإرضاء لفلاديمير بوتين. ومع ذلك فإن عقوبة السلطة الحالية، التي تتجاهل حقيقة أن الأزمات التي تعمقت جراء خطواتها الهوجاء من جميع المجالات؛ بدءاً من دحض مفهوم

